

جاك ويبير

الأزمة قد تكون فرصة لإعادة تأسيس الاقتصاد العالمي

في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية التي ما زالت تتوسع في العالم، يتحرك العديد من الباحثين والمنظمات والمؤسسات. وهناك من يتحدث عن «صفقة خضراء»، أو عن «صفقة كوسية خضراء جديدة» من أجل تأسيس الضريبة على الخدمات المحافظة على البيئة، فيما الموارد الطبيعية تتضاءل. وهنا، يناقش الاقتصادي وعالم طبائع الإنسان «جاك ويبير»، مدير البحوث في مركز التعاون الدولي للبحث الغذائي من أجل التنمية (CIRAD) في فرنسا كيفية وسبب نشوء فكرة تزداد انتشاراً، هي فكرة الانتقال نحو اقتصاد عالمي أخضر، من أجل إعادة الانطلاق من قواعد سليمة أكثر.

هل الشركات مستعدة للقبول بمبدأ «الملوث يدفع»؟

مبدأ «الملوث يدفع» ليس مبدأً عقابياً. فالأمر يتعلق بإجبار من يواصل التلوث على الدفع لتمويل الذين يقبلون باستثمارات مخصصة لخفض تلويثهم. إذاً، الأمر يتعلق بمبدأ تحفيزي وتوزيعي جديد. والحل الأمثل هو من خلال فرض الضريبة على مستوى مرتفع بما يكفي لكي يجعل من «المفيد» القبول باستثمارات خفض التلوث.

والمؤسسات التي تدرك مدى ارتباطها بالعالم الحي وبالندرة المتزايدة والطبيعية التي تولد منافعها وأرباحها، تحاول منذ فترة، تخفيض مدى تداعيات نشاطاتها، وتسعى لابتكار محاسبة معيئة للتبؤ البيولوجي وللخدمات المفيدة للبيئة في نشاطاتها. وإذا كانت تفهم أهمية إعادة التأسيس للاقتصاد على القدرة الطبيعية، فإنه ليس بديهياً أنها تقيس جميع التداعيات الممكنة على أسلوبها التنظيمي على كل المستويات، كما على الأسواق وعلى بناء أرباحها. ولكن من يستطيع ذلك في هذه المرحلة؟ هذا يلزمه جهد مهم في التحليل الجماعي.

كيف الانتقال إلى اقتصاد أخضر؟

إلغاء الضرائب على العمل، واستبدالها بضرائب ذات طبيعة بيئية، هو مثال على هذا الانتقال. إن فرض ضريبة على الطاقة، منذ إنتاجها حتى استهلاكها النهائي، والتي يمكن أن نسميها «ضريبة على الطاقة المضافة»، هو أيضاً، مثال آخر. وهنا، يجب فرض عقاب على استهلاك الطاقة، في كل مرحلة في العملية، بغية تشجيع اقتصادات الطاقة وتطوير الطاقات «النظيفة». ولا يتعلق الأمر بزيادة معدلات الضرائب، بل باستبدال ضرائب لمصلحة الحفاظ على القدرة الطبيعية، بالضرائب الحالية التي تميل إلى تدمير هذه القدرة.

ماذا تعني عبارة «إلغاء الضرائب على العمل»؟

أعني بذلك جميع الرسوم المفروضة على العمل. ففي فرنسا، تمثل هذه الرسوم نحو ٥٠٪ من الراتب الخام. وهكذا، فإن «الضريبة المهنية» المدفوعة من قبل الشركات تغذي عمليات تمويل المجموعات المحلية، لكنها تُرخي ثقلها على الرواتب. وعندما أعلن الرئيس ساركوزي، إلغاءها في شباط (فبراير) الماضي، واستبدالها بضريبة ذات طابع بيئي، كان الأمر في سياق المنطق عينه الذي أدافع عنه أنا، أي نستبدل «كلفة العمل» بـ«كلفة استهلاك الطبيعة»، بما في ذلك خصوبة الأرض، وصيد الأسماك والغابات والمساحات السياحية.

كيف تحل الأزمة الراهنة؟

الأزمة الحالية تبدو لي أنها لا سابق لها. والإشارة إلى أزمة العام ١٩٢٩، هي إشارة خاطئة. ونتائج هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي سوف تظهر تباعاً، ولا يستطيع أحد تحديد عدد السنوات التي «سيغرق» خلالها العالم في الأزمة. وهذه النتائج ستكون أكثر إيلاًماً بالنسبة إلى الدول الأكثر فقراً.

وقد أصبحت دول عديدة عاجزة، تقريباً، عن تسديد ديونها، حتى من بين دول «العالم الغني»، مثل أيسلندا أو حتى أيرلندا. كما ان حالات إفلاس المصارف تتوالى، الأمر الذي يُجبر الدول على التأميم. والبطالة تستشري في كل مكان، والصين خسرت أكثر من ٢٠ مليون فرصة عمل بين أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ وكانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، أي ما يوازي عدد السكان العاملين في فرنسا، في بعض الأشهر. وتراجع الاقتصادات والمآسي الاجتماعية التي تنجم عن ذلك تبعث على الخوف من احتمالات حصول انفجارات اجتماعية.

إن الأزمة الراهنة، هي بالتأكيد، مالية في البداية، وكانت لتحصل أجلاً أو عاجلاً. ولكن كونها حصلت بعد ارتفاع هائل لأسعار البترول والمعادن والمواد الغذائية، يدفع إلى الاعتقاد بأننا في أزمة ندرية موضوعية للموارد الطبيعية التي تُستهلك والقابلة للتجدد، وتُترجم بأنها «مالية».

هل يمكن أن تكون الأزمة مناسبة للتنمية المستدامة؟

إذا كانت الأزمة نتيجة للندرة في الموارد الطبيعية، فإن هشاشة الاقتصاد نفسها، يمكن أن تكون فرصة لمواجهة هذه الندرة مباشرة، بشكل يحميننا من المعاناة منها في المستقبل. ويمكن أن تكون الفرصة المناسبة لإعادة تأسيس الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الوطنية، وإعادة تكوين وتشكيل المؤسسات الدولية لتكون في خدمة إعادة التأسيس الاقتصادي.

وأخيراً، يمكن أن تكون الأزمة فرصة لابتكار آليات إعادة توزيع على المستوى العالمي، لما فيه مصلحة الدول الأقل استهلاكاً، وهذا قد يشكل نهاية لـ«مساعدة» دولية للتنمية، نتيجة للإرادة الحسنة، والعمل الخيري، وباختصار، للاعتباطية، ويؤدي إلى استبدالها بآليات مرتكزة على العدالة والتدقيق وحدهما.

ففي النظام الرأسمالي، كالذي نعيش فيه اليوم، يتم بناء الثروة على ألقاض الطبيعة («رأس المال الطبيعي»). فإذا دمّرت موقعاً، أخلق «قيمة مضافة»، فيزيد الدخل القومي بسبب ذلك. وفي النظام الرأسمالي «المعاد تأسيسه»، يصبح تدمير الطبيعة مكلفاً جداً. وعلى العكس، فإن الحفاظ على «القدرة الطبيعية»، أو تدميرها، يشكل مصدراً لعائدات أكثر.